

**مصر** سلام أكثر دفئاً يحدث عنه عبد الفتاح السيسي مع تل أبيب. خطوة عكست حديثه السابق عن الرغبة في «توسيع كاهب ديفيد». ولكن هذه المرة بدعم سعودي وخليجي قوي. هم الاشراف ألا يظهر هؤلاء في الواجهة. والعنوان هو نفسه: «إحياء مبادرة السلام العربية». الإرث الأهم للملكيت السعوديين الراحلين عبد الله وفهد

## السيسي يبحث عن «سلام دافئ» مع إسرائيل

القاهرة - احمد جمال الدين

**تل أبيب ترحب...  
ونتناهوا لمؤتمر  
عربي - إسرائيلي**

رحب رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بأقوال الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، وقال في بيان، أمس، «أرحب بتصريحات الرئيس السيسي وباستعداده لبذل أي جهد مستطاع من أجل دفع مستقبل من السلام والأمان بيننا وبين الفلسطينيين وشعب المنطقة». وأضاف نتنياهو أن «إسرائيل مستعدة للمشاركة مع مصر ومع الدول العربية في دفع عملية السلام والاستقرار في المنطقة... أقدّر ما يقوم به الرئيس السيسي وأتشفع من روح القيادة التي يبديها، أيضاً بما يتعلق بهذه القضية الهامة».

ويبدو أن كلمة الرئيس المصري استقطبت انتباه وسائل الإعلام الإسرائيلية، وخاصة أنه طلب من الإسرائيليين السماح ببث كلمته، وفعلاً خلال ساعات تصدرت تصريحاته العناوين الرئيسية. كما سارع زعيم المعارضة، رئيس حزب «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هرتسوغ، إلى الإشادة بتصريحات السيسي والإشارة إلى أهميتها. (الأخبار)

لم يكن حديث الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، المفاجئ لكثيرين، يوم أمس، عن «السلام الدافئ» مع إسرائيل وإعادة إحياء مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين مجدداً، بالنسبة إلى متابعي هذا الملف، سوى جزء من خطة إعادة إحياء المبادرة العربية التي أطلقها الملك السعودي الراحل، عبد الله، خلال القمة العربية في بيروت عام 2002 لإقرار «اتفاقية سلام شاملة تجمع الدول العربية وإسرائيل».

وبرغم حديث الرئيس الأميركي، باراك أوباما، خلال عشاء مراسلي البيت الأبيض، أخيراً، عن «صعوبة حل الدولتين واستئناف المفاوضات» حالياً، إلا أن لدى السيسي رأياً آخر. فالرجل منح السعودية حدوداً حيوية مع إسرائيل يتنازله عن السيادة على جزيرتي تيران وصنافير، ثم كشفت مصادر مقربة منه، لـ«الأخبار»، أن السبب وراء ذلك هو رغبته في «توسيع كاهب ديفيد» (راجع العدد 2865 في 18 نيسان).

والآن، صار السيسي يرى أن هناك «فرصة عظيمة لمستقبل وحياء أفضل واستقرار أكبر وتعاون حقيقي»، مطالباً ببث كلمته التي القاها في مدينة أسبوت في الصعيد على شاشات التلفزيون الإسرائيلي، مع أن المناسبة التي ظهر خلالها كانت ضمن افتتاح «المشاريع القومية» ولم يعلن مسبقاً أي مناسبة أو سياق للحديث عن «عملية السلام»، في ظل

حديث خاص يرد إلينا عن تجديد النية لزيارة رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، القاهرة.

لهذا السبب، دعا الرئيس المصري، الذي لا يزال نظامه يشدد الخناق على قطاع غزة ولا يفتح معبره الوحيد إلا يومين كل ثلاثة أشهر، الفصائل الفلسطينية، إلى إنهاء خلافاتها (الداخلية)، مع استعداد مصر للتدخل من أجل اغتنام الفرصة، وهو ما يزيد مطلباً آخر على قائمة الاشراف المصرية، خاصة بالنسبة إلى القطاع الذي يتكف في سلاح المقاومة.

في المقابل، وجه دعوة أخرى إلى قيادات الأحزاب الإسرائيلية للتوافق على تحقيق «حل الدولتين، الذي سيقابله الخير للأجيال القادمة، وسيدخل مرحلة جديدة قد لا يصدقها أحد»، مشيراً إلى أن القيود التي فرضت على الوجود العسكري في المنطقتين (ب) و(ج) في «كاهب ديفيد» انتهت مع انتشار القوات المصرية في تلك المناطق «لمكافحة الإرهاب نتيجة الثقة والاطمئنان بين الجانبين». الرجل المطمئن إلى الإسناد الخليجي

الرياض طلبت الا تظهر علناً في المشهد وان تكون المباحثات في القاهرة (أي بي إيه)

في المنطقة، أكد أن القاهرة «مستعدة للعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خاصة أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية مهدت للسلام الحقيقي المستمر... وستكون العلاقات أكثر دفئاً إذا حقق للفلسطينيين أملهم في إقامة دولة مستقلة، وأن يعيش الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي في أمن واستقرار، ما سيؤدي إلى الإحباط»، متجاهلاً بذلك التصريحات الإسرائيلية الأخيرة عن خضوع الجولان لتل أبيب إلى ما لا ينتهي من

**اجتماع طارئ اليوم  
بين الرئيس المصري  
ووزير الخارجية  
الأميركي**

الزمن، واجتماع الحكومة الإسرائيلية في الأراضي السورية المحتلة، التي لها من التاريخ مع مصر مثل ما لفلسطين. واللافت أن تصريحات «الجنرال» جاءت بالتزامن مع تحركات سعودية - أميركية بالتنسيق من أجل إعادة استئناف المفاوضات مع توافيق مصري - سعودي على مستوى المخابرات ووزراء الخارجية، تنتج بمباحثات الاجتماع غير العادي لوزراء الخارجية العرب المقرر في الثامن عشر من الشهر الجاري في مقر الجامعة العربية لبحث عملية التسوية، وذلك برئاسة البحرين وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس. كذلك سيناقش السيسي، اليوم، خلال لقاء طارئ مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري آخر تطورات هذه المباحثات، بالإضافة إلى الملف السوري. وبرغم غياب الرياض عن المشهد علناً حتى الآن، فإن مصادر سياسية رفيعة، تحدثت إلى «الأخبار»، عن دعم سعودي واسع لخطوات السيسي، مشيرة إلى أن المملكة

إضافة إلى اشتغاله ما يربو على ثلاثين عاماً في قطاع النفط الأميركي وانتقاله بعد ذلك إلى العمل في «البنك الدولي»، ما يجعله مقرباً جداً من الدوائر الأميركية.



وتعزز زعيمة «حزب العمال»، لوييزة حنون، هذا الطرح، إذ تتهم مباشرة شكيب خليل بالعمل لمصلحة الشركات النفطية الأميركية، وتؤكد أن قانون المحروقات الذي أراد إمراره عام 2005 حين كان وزيراً للطاقة، أراد به بيع ما في باطن الصحراء الجزائرية للأميركيين.

من جهة أخرى، فإن لسفير الجزائر الأسبق لدى الاتحاد الأوروبي، حليم بن عطاء الله، رأياً آخر، إذ هو يعتقد أن التأثير الخارجي موجود في الجزائر،

## «صراع نفوذ» بين باريس وواشنطن

يكثر الحديث في الجزائر عن صراع نفوذ بين باريس وواشنطن. وقد ارتفع المنسوب راهناً على خلفية الموضوع نفسه: خلافة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

الجزائر - محمد العيد

عاد الحديث عن تأثير الخارج في تحديد رئيس البلاد المقبل، بعدما ظهر وزير الطاقة السابق، شكيب خليل، كأحد المرشحين المحتملين، وهو المعروف بقربه من الدوائر الأميركية، الأمر الذي يرى فيه المؤمنون بهذه الفرضية «مزاحمة واضحة من الولايات المتحدة للنفوذ الفرنسي التقليدي» في الجزائر منذ ما بعد مرحلة الاستقلال عام 1962.

يفرض موضوع خلافة الرئيس، عبد العزيز بوتفليقة، نفسه بقوة على الساحة السياسية الجزائرية، فالرجل

الذي يعاني من متاعب صحية جمة، قد يضطر إلى عدم إكمال ولايته الحالية التي تمتد إلى عام 2019، وحتى على فرض مواصلة مشواره الرئاسي إلى النهاية، فإن قضية خلافته تظل القضية المركزية في الجزائر، وحولها تدور كل الصراعات حتى بين أجنحة النظام نفسه.

وعلى وقع هذا التجاذب السياسي، صنعت عودة شكيب خليل، وهو وزير الطاقة السابق وصديق طفولة الرئيس بوتفليقة، الحدث، وذلك بعد سنوات من الغياب خارج الوطن إثر ملاحقته بتهم تتعلق بالفساد في القطاع النفطي. ومما زاد من إثارة الجدل حول شكيب خليل أنه لم يكتف بالعودة فقط ومحاولة تبرئة ذمته من القضايا التي تناولته، بل أصبح يقوم بجولات عبر ولايات الجزائر ويزور الزوايا الدينية، في مشهد يظهر وكأنه بداية إطلاق حملة انتخابية. واللافت أن شكيب خليل بات يستغل فرصة الحضور الكثيف للإعلام

لتغطية جولاته، بهدف شن هجمات لاذعة على الفرنسيين. وقد وصل به الأمر أخيراً إلى اتهام عملاق النفط الفرنسي، «توتال»، بالاحتيال على الجزائريين بعد رفضه دفع التعويضات للجزائر المفروضة بقرار تحكيم دولي إثر انسحاب «توتال» من مناقصة فازت بها لاستغلال حقل «أهنات» بالصحراء. كذلك، اتهم خليل الفرنسيين صراحة بالوقوف وراء ذكر اسم زوجته ضمن «أوراق بنما»، واعتبر أن هناك لوبياً فرنسياً في الجزائر يريد تشويه صورته بسبب انتقاداته المتكررة لأداء المستثمرين الفرنسيين الضعيف في البلاد.

وبمجرد انخراط الوزير السابق في هذا المسار، حتى ظهرت تحليلات تشير إلى أنه سيكون مرشح الولايات المتحدة الأميركية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، بالنظر إلى ارتباطه الوثيق مع هذا البلد، حيث يُعد من أوائل الجزائريين الذين حصلوا على الدكتوراه في الجامعات الأميركية،